اليات بناء مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق للمدة ٢٠١١-٢٠١٩

Constructing Aggregate Index for Financial Inclusion in Iraq from 2011 to 2019

ا.م.د. سرمد عبد الجبار هداب [١]

Assit.Prof. Sarmad Abduljabbar Haddab

محمد عبد الأمير النصراوي[٢]

Mohammed Abdulameer An-Nasrawi

الخُلاصة

يعد الشمول المالي من اهم أدوات التحليل التي تستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات المالية لمعرفة واقع وأداء القطاع المصرفي، وقد أولت المؤسسات الدولية والدول الكبرى اهتماماً بالغاً فيه.

وفي هذا الإطار، يسعى البحث الى التعرف الى واقع الشمول المالي في العراق وبناء المؤشر التجميعي له وتحليله ومعرفة واقعه وانعكاساته على أداء الاقتصاد العراقي لما له من دور في تعزيز جهود التنمية والعدالة في توزيع الدخول ومواجهة الفقر وتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم وتسهيل المعاملات الاقتصادية الى جانب تعزيز استقرار النظام المالي.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ومن أبرزها هو انخفاض مستويات الشمول المالي في العراق وضعف في الجهاز المصرفي المتمثل بقصور البنية التحتية، فقر الجهاز المصرفي العراقي لبيانات الشمول المالي، فضلاً عن انخفاض الوعي المالي لدى الأفراد وعدم ثقتهم بالجهاز المصرفي، فضلاً عن صعوبة مقارنة مؤشرات

١- جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد.

٢ جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد mhammed_alnasrawi@yahoo.com

الشمول المالي بشكل منفرد بين الدول، وعدم التوصل الى النتائج الحقيقة إذ إن المقارنة على أساس المؤشرات بشكل منفرد يؤدي الى نتائج مضللة.

وبناءً على ما سبق، اقترح الباحث جملة من التوصيات والتي من شأنها أن ترتقي بواقع الجهاز المصرفي العراقي، ورفع مستويات الشمول المالي في العراق لما لها من أثر على الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تنعكس على واقع النمو والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنوك والمؤسسات المالية، النمو الاقتصادي.

Abstract

Financial inclusion is one of the most important analysis tools used by central banks and financial institutions to know the reality and performance of the banking sector. International institutions and major countries have paid great attention to it.

In this context, the research seeks to identify the reality of financial inclusion in Iraq, build a synthesis index for it, analyze it, know its reality and its implications for the performance of the Iraqi economy because of its role in enhancing development efforts and justice in the distribution of incomes, confronting poverty and enhancing the ability of individuals to integrate and contribute to building their societies and facilitate Economic transactions as well as enhancing the stability of the financial system.

The research reached a set of conclusions, the most prominent of which is the low levels of financial inclusion in Iraq and the weakness of the banking system represented by the lack of infrastructure, the poverty of the Iraqi banking system for financial inclusion data, as well as the low financial awareness of individuals and their lack of confidence in the banking system, as well as the difficulty of comparing the indicators of inclusion. The financial system individually between countries, and the lack of real results, as the comparison on the basis of individually leads to misleading results.

Based on the above, the researcher suggested a set of recommendations that would raise the status of the Iraqi banking system and raise the levels of financial inclusion in Iraq because of their impact on many social and economic aspects, which in turn are reflected in the reality of growth and development.

Keywords: Financial Inclusion, Banks and Financial Institutions, Economic Growth

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي من خلال تبني الاستراتيجيات المتنوعة وبناء الخطط التي من شأنها زيادة معدلاته سواءً في الدول النامية أو المتقدمة لدوره الكبير والفعال في تحقيق الاستقرار المالي والحد من الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وهو ما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي

وتحقيق التنمية، كونه يشمل فئات المجتمع كافة لا سيما الفئات المهمشة والمفتقرة للخدمات المالية التي تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم والتي تقدم لهم بأسعار معقولة، مما يسهم في تطوير مشروعاتهم ومن ثم تنعكس على الاقتصاد الكلي.

وقد ساعد التطور الكبير لوسائل الاتصالات في سياق الثورة الصناعية الرابعة على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول لخدماتها الى الفئات غير المشمولة سواء كانت مشاريع أو أفراد.

وفي العراق وعلى الرغم من توجهات البنك المركزي العراقي خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما بعد عام ٢٠١٧ لزيادة مستويات الشمول المالي، ألا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب وهي ادنى بكثير من دول المنطقة، ويعاني القطاع المصرفي في العراق من تخلف واضح وقصور في البنية التحتية لقطاع التكنلوجيا والاتصالات والذي يمثل المرتكز الأساس لتحقيق الشمول المالي، فضلاً عن القصور في التشريعات وعدم اهتمام المصارف وتعاملهم بشكل جدي بهذا الموضوع، الى جانب انخفاض الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد وعدم ثقتهم بالقطاع المصرفي.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة مفادها ضعف واقع الشمول المالي وتدني المؤشر التجميعي على الرغم من التطورات التي حدثت فيه، مما انعكس بشكل سلبي على تقديم الخدمات المصرفية للأفراد.

أهمية البحث: يهدف البحث الى جملة من الأهداف لعل أبرزها

١. دراسة واقع الشمول المالي في العراق للمدة ٢٠١١-٢٠١٩.

٢. بناء مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق وبيان واقعه وأهميته في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على ماهية الشمول المالي وأهميته في العراق ومحاولة بناء مؤشر تجميعي للشمول المالي خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٩.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للشمول المالي أهمية كبيرة ودوراً مهماً وبارزاً في تحقيق التطور والازدهار والتقدم وحشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من معدلات الفقر من خلال شمول الأفراد لا سيما الفقراء والمؤسسات بالخدمات المالية.

مجتمع البحث وعينته: تم اختيار ١١ مصرف من المصارف العاملة في العراق وهي تمثل ما نسبته ١٥% من النظام المصرفي العراقي.

حدود البحث: تتمثل الحدود الزمانية للبحث للمدة ٢٠١١-٢٠١٩.

المبحث الأول: الشمول المالي النشأة والتطور والمفهوم والأهمية والأبعاد

يأتي الشمول المالي على رأس الأولويات الاقتصادية والإنمائية لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول هذا فضلاً عن كونه عاملاً مساعداً في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: لمحة تاريخية عن مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي هو إطار لسياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تركز على استخدام المزيد من الأشخاص والحصول على الخدمات المصرفية الرسمية، منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل، جادل اختصاصيو التنمية الاقتصادية بأن الشمول المالي يجب أن يستهدف "الفقراء أو قاع الهرم" ويجب ان يستخدم معظمهم قروضاً صغيرة [٣].

ظهر مفهوم الاستبعاد المالي* عكس الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٥ في دراسة اعدها (leyshon&,Thrift) والتي كانت تناقش وتبحث موضوع الخدمات والمنتجات المالية في جنوب شرق إنكلترا، وقد تناولت الدراسة اثر أغلاق فرع لاحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية والمنتجات المالية واثرها على مستوى المعيشة ومن هو المتضرر الأكثر من أغلاق بعض فروع هذه البنوك، وقد أشارت الدراسة إلى أن الفقراء هم النسبة الأكبر من المتضررين وكانت هناك فئة من المجتمع هم الأثرياء والذين كانوا مستفيدين من الشمول المالي بشكل واضح إذ كانت هناك منافسة بين المؤسسات المالية لتوفير الخدمات المالية لهذه الفئة (فئة الأغنياء)[٤].

وفي عام ١٩٩٦ اقترحت ألمانيا متمثلة بجمعية المصرفيين الألمان بوضع مقترح ينص على أن يكون لكل رجل حساب مصرفي جاري من اجل تسهيل المعاملات المصرفية الأساسية، وفي عام ١٩٩٧ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً يُشترط فيه على البنوك أن تقدم ائتمانات في جميع أنحاء منطقة عملياتها

3- Ken Mitchell,Robert H.Scott, Pesos Or Plastic? Financial Inclusion, Taxation, And Development In South America, 3rd Edition, Palgrave Macmillan, Usa,2019, P:17

* الاستبعاد المالي: يحتوي مصطلح "الاستبعاد المالي" على مجموعة واسعة من التعاريف الضمنية والصريحة. وفقاً للأدبيات الاقتصادية يمكن تعريف الاستبعاد المالي: هو العملية التي يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول والاستخدام للخدمات والمنتجات المالية في السوق السائدة بما يتناسب مع احتياجاتهم وتمكينهم من العيش حياة اجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه: **يُنظر في ذلك:**
-Patricia Lindelwa Makoni,From Financial Exclusion To Financial Inclusion Through Microfinance: The Case Of Rural Zimbabwe, Corporate Ownership And Control,Vol11,Issue4,South Africa,2014

4 -Andrew Leyshon, Nigel Thrif, Geographies of Financial Exclusion: Abandonment in Britain And United States, Royal Geographical Society with Ibg, Vol20, No.3, British,1996, p312-341.

وتُمنع من استهداف الأحياء الغنية فقط، أما في فرنسا فأنها وضعت قانوناً في سنة ١٩٩٨ يؤكد على حصول الأفراد على حساب مصرفي [٥].

وفي عام ١٩٩٩ استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لتوصيف محددات وعوائق وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ولا بد من الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي عن الخدامات والمنتجات المالية بشكل اختياري وبين عدم إمكانية الوصول اليها أو الحصول عليها بشكل قسري، أي بسبب عوائق أخرى ومنها قد يكون عقائدي أو اجتماعي أو لأسباب جغرافية أو مالية وبالتالي فهذه الأسباب تكون قسرية ونتيجتها هو عدم القدرة على امتلاك هذه الخدمات والمنتجات، إذ ينحصر اهتمام المعنين بالشمول المالي في استهداف الذين قد تم إقصاءهم بشكل قسري من الشمول المالي ومحاولة معرفة المسببات الحقيقية وكيفية معالجتها ولا يهتم بمن هم اختاروا أقصاء انفسهم من استخدام المنتجات والخدامات المالية[٦]، وما كاد القرن العشرين أن ينتهي حتى أصبح الشمول المالي يحتل مكانة متميزة لكل الدول والمؤسسات المالية الدولية.

وفي عام ٢٠٠٠ كان الشمول المالي هدفا مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية في الدول النامية والمتقدمة منها، فقد كانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي عام ٢٠٠٣[٧].

أما في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٧ ازداد اهتمام الدول في تحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تقوم بها المؤسسات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتعزيز وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بشكل الصحيح، فضلاً عن توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات وتحفيز جانب العرض[٨]، وفي هذا السياق اطلقت مجموعة العشرين (G20) مبادرة الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي في عام ٢٠١٠ تهدف الى تعزيز جهود صناع القرارات في هذه الدول ودول العالم المعنية لزيادة مستويات الشمول المالي، كذلك ساهمت قاعدة بيانات الشمول المالي Global Findex في عام ٢٠١١ في تقديم مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية

5 -K C Chakrabarty, Financial Inclusion and Banks – Issues and Perspectives, The United Nations Development Programme, Financial Inclusion: Partnership Between Banks, Mfis And Communities, New Delhi, 14 October 2011, P:2

٦- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، الشمول المالي في فلسطين، القدس ورام الله، ٢٠١٦، ص١٥

٧- حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨، ص٦.

٨ – فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، ٢٠١٥، ص٢.

كالاقتراض والادخار والدفع وإدارة المخاطر المالية، وفي عام ٢٠١٣ فقد أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة لإتاحة سبل الوصول الى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بحلول عام ٢٠٢٠[٩].

ونظراً للدور الكبير للشمول المالي بدأت المؤسسات المالية العالمية والمنظمات والهيئات والتكتلات الاقتصادية ومن بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة بزيادة مستوى الشمول المالي والتأكيد عليه ووضعه ضمن استراتيجياتها التنموية [١٠].

ثانياً: مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي فقد عرفتها بعض الأدبيات الاقتصادية على انه ((هو الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة حتى يتمكن الناس من إدارة أموالهم بشكل فعال وامن وثقة على أساس يومي وإمكانية التعامل مع الضائقة المالية للحماية من الاختلالات قصيرة الآجل في الدخل والنفقات والاستفادة من الفرص طويلة الآجل))[١١] ، كما عرف على ((انه الوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات المالية إلى جميع القطاعات حيث اعتمدت الأمم المتحدة في السنوات الأولى من القرن الحالي سياسة الوصول إلى الخدمات المصرفية بطريقة غير مقيدة لجميع سكان البلد))[١٢].

كما عرف الشمول المالي على انه مجموعة كاملة من المنتجات المالية المقدمة بجودة عالية أو هو حالة يستطيع فيها جميع الأشخاص في سن العمل من الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية النوعية التي تشمل خدمات الدفع والادخار والائتمان والتامين ويجب توفير هذه الخدمات بأسعار معقولة وبأسلوب مناسب وبكرامة للعملاء[١٣].

ونظراً لأهمية موضوع الشمول المالي فقد عرفته الكثير من المنظمات والمؤسسات المعنية بالعمل المالي فقد عرفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشبكة الدولية للتعليم المالي على انه ((هو الوصول

---

٩ – حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مصدر سابق، ص٧.

١٠ – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٥، ص١٩١.

11 - Bank Of Papua New Guinea, Papua New Guinea Institute For National Affairs, The World Bank, Financial Inclusion And Financial Capability In Morobe And Madang Provinces Papua New Guinea, 2015, P:1.

12-R. Prabha And Other, Financial Inclusion: A Study on The Efficacy of Banking Correspondent Model, The Association Of Community Development Finance Institutions, New Delhi, Vol.35, 2012, P:3.

-

13 -Mexico's Prospects For Full Financial Inclusion, Mexico, Center For Financial Inclusion At Accion International, 2009,P:4.

الميسور في الوقت المناسب والملائم إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها من قبل شرائح المجتمع)) (١٤).

كما يعرفه البنك الدولي في تقريره الصادر ٢٠١٤ تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Reportعلى انه ((نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية وله العديد من الأبعاد حيث تعكس هذه الأبعاد الخدمات المالية الممكنة ومنها حسابات المدفوعات والادخار إلى الائتمان والتامين والرواتب التقاعدية والأوراق المالية))(١٥).

وعرف أيضا ضمن التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على انه ((هو الحالة التي يستطيع فيها الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدامات المالية عالية الجودة وإمكانية الاستفادة منها))(١٦).

وقد عرفته مجموعة العشرين (G20) و(Alliance for Financial Inclusion) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه ((تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة)) كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (International Network on Financial Education) (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه ((العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي))(١٧).

وعليه، يمكننا القول إن الشمول المالي يتمثل في إمكانية الوصول واستخدام مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية ضمن الأطر الرسمية والقانونية لافراد المجتمع كافة من الذين لديهم الرغبة في الحصول على

14 -Francisco G. Villarreal (Editor), Financial Inclusion Of Small Rural Producers, Economic Commission For Latin America And The Caribbean (Eclac), Santiago, November ,2017,P:11.

15 -International Bank For Reconstruction And Development, The World Bank, Financial Inclusion, Global Financial Development Report, Washington, 2014, P:15.

16 -The Arab Monetary Fund, Cgap, Financial Inclusion Measurement In The Arab World, Working Paper, 2017, P:1.

١٧- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصدر سابق، ص٣.

هذه الخدمات والمنتجات المالية والاستفادة منها في الوقت الملائم وبأقل التكاليف لتلبية متطلباتهم وإدارة أموالهم بما يرغبون باستخدام الأساليب الإلكترونية المناسبة لذلك.

ثالثاً: أهمية الشمول المالي

يكتسب الشمول المالي أهمية في أن التحسينات في قطاع الخدامات المالية تؤدي الى تخصيص الموارد بكفاءة مما ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الحصول على التمويل للأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساعد على تحسين مستويات الاستثمار، وان له تأثيراً إيجابياً على الحد من عدم المساواة في الدخل [١٨]، كما وتكمن أهمية الشمول المالي في عده كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل [١٩]، ويمكن تلخيص هذه الأهمية بالنقاط الأتية:

أ- تعزيز جهود التنمية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

ب- تعزيز مستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات: أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي ومستويات العدالة الاجتماعية فضلاً عن الأثر الإيجابي في سوق العمل.

ت- تعزيز استقرار النظام المالي: يسهم زيادة مستويات الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي، ذلك أن مزيد من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

ث- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم.

ج- أتمتة النظام المالي: أن توسيع الخدمات المالية وزيادة استخدامها يتطلب المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنلوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين[٢٠].

Informal Sector As An Humphrey Shumba, Financial Inclusion Of The 18-Enabler To Economic Growth In Zimbabwe, Master Thesis Submitted To The University Of Pretoria, Gordon Institute Of Business Science, 2016, P:23-24.

(١٩) نيفين حسين، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد: الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨، ص٢.

٢٠ - رشا عودة لفتة، وسالم عواد حسين، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١١، العدد١، ٢٠١٩، ص٨٤.

ح- يسهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية: وذلك من خلال العمل على التنوع في منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها واستقطاب فئات جديدة من العملاء الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية[٢١].

خ- تسهيل المعاملات الاقتصادية: في غياب خدمات الدفع، يسافر أصحاب الأعمال والأفراد مسافات طويلة وينتظرون في طوابير لإجراء معاملات الدفع، هذا يمكن أن يكون مضيعة للوقت ومحفوفة بالمخاطر[٢٢].

رابعاً: أبعاد الشمول المالي

للشمول المالي وبحسب الأدبيات المالية أبعاد ومؤشرات متعددة وكثيرة، ويمكن توضيح بعض من الأبعاد والمؤشرات وهي كالاتي:

أ- البعد الأول: الوصول للحسابات المصرفية:

يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات القابلة للقياس، وهو مؤشر يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية[٢٣]، ومن اهم المتغيرات المستخدمة للحصول على هذا المؤشر هي كالاتي[٢٤] :

- عدد فروع المصارف إلى عدد السكان لكل ١٠٠٠٠٠ ألف بالغ (الانتشار المصرفي)
- عدد فروع المصارف إلى مساحة البلد لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع
- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ
- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع

ب- البعد الثاني: الاستخدام

٢١- غسان أبوميس، ورقة عمل حول تداعيات قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠١٨، ص٦.

22- Mexico's Prospects For Full Financial Inclusion, Mexico, Center For Financial Inclusion At Accion International, 2009, P:5.

23 - Financial Inclusion Strategies Reference Framework, The World Bank, Washington Dc, 2012, P:17.

24 - Goran Amidžić And Others, Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index, International Monetary Fund, Working Paper, 14/36, 2014, P:8.

- Ratna Sahay And Others, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? International Monetary Fund, IMF Staff Discussion Note, (2015), SDN/15/17, P:24.

يعبر هذا البعد عن أداء المؤسسات المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وينعكس هذا المؤشر باستخدام الخدمات المالية والمصرفية ومدى كفاءة مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام، ويمكن التوصل إلى هذا المؤشر الرئيسي من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي كالاتي[٢٥]:

- حجم القروض للناتج المحلي الإجمالي GDP
- حجم الودائع للناتج المحلي الإجمالي GDP
- عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين
- عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين

ت- البعد الثالث: جودة الخدمات[٢٦]

- النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل المخاطرة، التضخم، التنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعدون ميزانية لهم كل شهر
- نسبة العملاء الذين أفادوا انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية
- متوسط تكاليف تحويل الائتمان
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات غالية

ث- البعد الرابع: الادخار والاقتراض[٢٧]

- النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا خلال 12 شهراً الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها.
- النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا خلال 12 شهراً الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا خلاف ذلك على سبيل المثال، في المنزل خلال 12 شهراً الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

---

٢٥ - البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٦، ص٨١.

26 - Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), G20 Financial Inclusion Indicators, Retrieved from https://www.gpfi.org/publications/g20-financialinclusion-indicators-2016-update.

٢٧ - صويرة شنبي، والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٨، ص١٠٩-١١٠.

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء

ج- البعد الخامس: المدفوعات والتأمين [٢٨]:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساباً رسمياً لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين أمنوا أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ومحاصيلهم ومواشيهم (ضد الكوارث الطبيعية) هطول الأمطار والعواصف.

المبحث الثاني: بناء وتحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

تعد مؤشرات الشمول المالي من اهم أدوات التحليل التي تستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات المالية المعنية بتحليل واقع القطاع المصرفي في البلدان النامية والمتقدمة منها من خلال بيانات مالية وديمغرافية، وفي هذا الإطار اتخذ صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ومؤسسة التمويل الدولية والتحالف من اجل الشمول المالي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دوراً نشطاً بشكل متزايد على المستوى الدولي في جمع البيانات ووضع معايير من اجل تحسين الشمول المالي وطرق قياسه.

وتجدر الإشارة إلى أن للشمول المالي العديد من الأبعاد والمؤشرات المستخدمة لقياسه وبحسب البيانات المتوفرة لكل بلد، وفيما يتعلق بالعراق سوف يتم الاعتماد على بُعدي الوصول والاستخدام ومؤشراتها الفرعية من اجل تحليل وحساب المؤشر المركب للشمول المالي وتطوره في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩).

في حين تم استبعاد الأبعاد الأخرى وذلك لعدم توفر البيانات، والجدول (١) يوضح الأبعاد المستخدمة ومتغيرتها الفرعية.

جدول (1)

٢٨- جلال الدين بن رجب، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص٣.

المؤشرات المعتمدة لحساب المؤشر المركب للشمول المالي في العراق

البُعد	المتغير
الوصول	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية
	عدد الصرفات الآليةATM/عدد البالغين
	عددATM/١٠٠٠كم^{٢}
	عدد الفروع/١٠٠٠كم^{٢}
الاستخدام	حجم القروض/ الناتج المحلي الإجمالي
	حجم الودائع / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الباحث بالاعتماد على مصادر البحث.

وفيما يلي توضيح لكل مؤشر من المؤشرات المستخدمة في حساب المؤشر التجميعي للشمول المالي

أولا: مؤشر قدرة الوصول

يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات، والتي تعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة، ومن هذه المتغيرات ما يأتي:

أ. الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:

على الرغم من فتح العديد من المصارف الأهلية في العراق والمبادرات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي، ألا أن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية لا تزال دون المستويات العالمية.

فالنسبة للكثافة المصرفية والتي تشير إلى عدد السكان إلى عدد الفروع نجد أن هذه النسبة تراوحت بين ٣٥ إلى ٤٧ فبعد ما كانت ٣٧,٤٥ في عام ٢٠١١ ارتفعت لتصل الى اعلى مستوى لها في عام٢٠١٥ لتبلغ (٤٤,٩٩) وذلك بسبب انخفاض عدد فروع المصارف إذ بلغت (٨٢١) مصرفاً، فضلاً عن النمو السكاني الذي شهده ويشهده العراق، ومن ثم وصلت الى (٤٤,٤١) في عام ٢٠١٩، وسجلت الكثافة المصرفية ادنى معدل لها في عام ٢٠١٢ والذي بلغ (٣٤,٨٤)، بسبب ارتفاع عدد الفروع المصرفية لتصل الى (٩٨٢) فرعاً في عام ٢٠١٢، ومن الجدير بالذكر أن انخفاض الكثافة المصرفية يدل على انه مؤشر جيد لواقع الشمول المالي ومدى سهولة وصول الأفراد للحصول على الخدامات المصرفية، وإجمالا بلغ معدل النمو المركب للكثافة المصرفية خلال مدة الدراسة (١,٩%).

المؤشر / السنة	عدد السكان	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية* (٢/١)	نسبة التغير للكثافة المصرفية%	الانتشار المصرفي** (١/٢)	نسبة التغير للانتشار المصرفي%

	١٠٠٠ نسمة (١)	داخل العراق (٢)	(٣)		(٤)	
2011	**٣٣٣٣٨**	**٨٨٨**	**٣٧,٥٤**		**٢,٦٦**	
2012	**٣٤٢٠٨**	**٩٨٢**	**٣٤,٨٤**	**(7.21)**	**2.87**	**7.77**
2013	**35096**	**1002**	**٣٥,٠٣**	**0.55**	**2.86**	**(0.55)**
2014	**36005**	**938**	**٣٨,٣٨**	**9.59**	**2.61**	**(8.75)**
2015	**36933**	**821**	**٤٤,٩٩**	**17.20**	**2.22**	**(14.67)**
2016	**37883**	**858**	**٤٤,١٥**	**(1.85)**	**2.26**	**1.89**
2017	**37140**	**834**	**٤٤,٥٣**	**0.86**	**2.25**	**(0.85)**
2018	**38124**	**857**	**٤٤,٤٩**	**(0.11)**	**2.25**	**0.11**
2019	**39127**	**881**	**٤٤,٤١**	**(0.16)**	**2.25**	**0.17**
معدل النمو المركب%* **	**١,٧٩**	**(٠,٠٨)**	**١,٩٣**		**(1.90)**	

جدول (2) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

المصدر: الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١١-٢٠١٩. البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.
- وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

(*) الكثافة المصرفية = عدد السكان (١٠٠٠ نسمة) / عدد الفروع، (**) الانتشار المصرفي = عدد الفروع/ عدد السكان (١٠٠٠٠٠ نسمة)، (***) تم احتساب معدل النمو المركب بالاستناد إلى القانون الاتي [٢٩]:

$$r = \left[\left(\frac{y_t}{y_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1\right] \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ أن: r= معدل النمو، y_t= قيمة المؤشر في السنة الأخير، y_0= قيمة المؤشر في السنة الأولى، n= عدد السنوات

أما فيما يتعلق بالانتشار المصرفي والذي هو معكوس الكثافة المصرفية، أي انه يمثل عدد الفروع مقسوماً على عدد السكان، فأنه لم يختلف كثيراً عن الكثافة الصرفية، إذ انه لم يشهد تغيرات كبيرة خلال مدة

٢٩ - حيدر يونس كاظم الموسوي، إثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩، ص٨٣.

المؤشر / السنة	عدد ATM (١)	عدد البالغين(١٠٠٠) نسمة(١٥سنة فأكثر) (٢)	النسبة*(٣) (٢/١)	نسبة التغير%
2011	467	19,929	2.34	
2012	467	20,569	2.27	(3.11)
2013	647	21,227	3.05	34.25
2014	337	21,926	1.54	(49.57)
2015	580	20,963	2.77	80.01
2016	660	21,532	3.07	10.79
2017	656	22,110	2.97	(3.20)
2018	865	22,696	3.81	28.46
2019	1014	23,294	4.35	14.22
نمو أجمالي %	٨,٩٩	١,٧٤	7.12	

البحث (٢٠١١-٢٠١٩)، فقد بلغ (٢,٦٦) في عام ٢٠١١، أما في عام ٢٠١٩ بلغ (٢,٢٥)، وقد بلغ معدل النمو للانتشار المصرفي خلال المدة (-١,٩) وهو ما يوضح التراجع في نسبة الانتشار المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لعدد فروع المصارف التي شهدت انخفاضاً أيضا، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، فقد انخفض عدد المصارف بشكل كبير بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق بعد عام ٢٠١٤، وسجل الانتشار المصرفي ادنى قيمة له في عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٢,٢٢).

ب. الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي ATM: (عددATM/عدد البالغين):

شهد الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي في العراق تطوراً ملحوظاً بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٩، اذ بلغت نسبة الانتشار (٢,٣٤%) في عام ٢٠١١ وبلغ عدد ماكينات الصراف الآلي ٤٦٧ في عموم العراق، ومن ثم ارتفعت لتصل الى (٤,٣٥%) في عام ٢٠١٩ ليصل عدد ماكينات الصراف الآلي ١٠١٤، وقد سجلت عدد الماكينات نموا أجمالياً مركباً بلغ (٨,٩٩%)، ويوضح الجدول التالي الانتشار المصرفي وعدد الماكينات للمدة (٢٠١١-٢٠١٩).

جدول (3) الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

المصدر: الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١١-٢٠١٩.

البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات

- وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

(*) نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي= عدد ماكينات الصراف/ عدد البالغين ١٠٠ ألف نسمة

ت. الانتشار الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي إلى مساحة العراق:

يعاني العراق من ضعف واضح في النظام المصرفي عموماً وفي تقديم الخدامات المصرفية بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لبناء نظام مصرفي رصين يسهم في تطور الاقتصاد مما ولد صعوبات كبيرة في النفاذ إلى الخدمات المصرفية، مما انعكس بشكل سلبي على تحقيق الأهداف المرجوة من الشمول المالي.

ومن خلال الجدول (4) يتضح أن الانتشار الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي في العراق قد سجلت معدلات منخفضة، وذلك بسبب انخفاض عدد فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي نسبة إلى مساحة العراق.

المتغيرات / السنة	عدد فروع المصارف داخل العراق**	عدد ATM	عدد الفروع لكل ١٠٠٠مربع	نسبة التغير لعدد الفروع/المساحة (%)	عددATM لكل ١٠٠٠ كم مربع	نسبة التغير لعدد ATM/المساحة (%)
2011	888	467	2.04		1.07	
2012	982	467	2.26	10.59	1.07	0.00
2013	1002	647	2.30	2.04	1.49	38.54
2014	938	337	2.16	(6.39)	0.77	(47.91)
2015	821	580	1.89	(12.47)	1.33	72.11
2016	858	660	1.97	4.51	1.52	13.79
2017	834	656	1.92	(2.80)	1.51	(0.61)
2018	857	865	1.97	2.76	1.99	31.86
2019	881	1014	2.03	2.80	2.33	17.23
نمو أجمالي %	(0.08)	8.99	(0.14)		9.03	

جدول (4) الانتشار الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

المصدر: الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١١-٢٠١٩.
البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.
وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

(*) تبلغ مساحة العراق ٤٣٥,٠٥٢

(**) تم احتساب عدد فروع المصارف العاملة في العراق فقط

إذ يلاحظ أن اعلى نسبة وصل لها العراق كانت في عام ٢٠١٣ والتي بلغت (٢,٣)، بمعنى إن نسبة الانتشار المصرفي لم تتعدَّ (٢) مصرف لكل ألف كيلومتر مربع وهي منخفضة ولا تلبي الطموح في الحصول على خدمات بشكل يسير، وبسبب الأحداث الأمنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠١٤ والمتمثلة بدخول التنظيمات الإرهابية إلى العراق أغلقت العديد من فروع المصارف، وسجلت أدنى قيمة لها في عام ٢٠١٥ التي بلغت (٨٢١) مصرفاً بعد ما كانت (١٠٠٢) في عام ٢٠١٣ وانخفضت نسبة الانتشار في هذا العام (١,٨٩)، بسبب انخفاض عدد المصارف.

أما بخصوص ماكينات الصراف الآلي شهدت تزايداً خلال مدة البحث خلاف لما شهدته عدد فروع المصارف، فقد حققت نمواً أجمالياً يقدر بـ (٨,٩٩)، وكانت اعلى نسبة في عام ٢٠١٩ (٢,٣٣)، والتي تعني إن لكل ألف كيلومتر مربع أكثر من (٢) ماكينة صراف آلي، تجدر الإشارة إلى إن معظم ماكينات الصراف الآلي موجودة في الأماكن التجارية وفروع المصارف نفسها، وذلك بسبب دواعي امنيه وقلة الوعي والثقافة المالية، وذلك بسبب انخفاض حجم التعاملات بالبطاقات الإلكترونية من قبل الأفراد، وان استخدام هذه الماكينات إلى الأن يقتصر في الأغلب على الموظفين والمتقاعدين ومن هم يستلمون رواتبهم عن طريق البطاقات الإلكترونية.

ثانياً: مؤشر استخدام الخدمات المالية:

يعد هذا المؤشر هو المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي ومدى استخدام الأفراد للخدمات المالية والمصرفية، ويعتمد هذه المؤشر على مجموعة من المتغيرات الفرعية، واهمها هي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يطلق عليها مجتمعةً بالعمق المصرفي، وقد تم استبعاد المتغيرات الأخرى وذلك بسبب تعذر وعدم توفر بيانات حقيقة ودقيقة تخص المتغيرات الأخرى.

أ. حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بمؤشر حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح التطور الحاصل في النظام المصرفي من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل كفء وبتكاليف منخفضة فيتضح أنها شهدت تطورات لا بأس بها خلال مدة البحث، إذ سجلت نمواً واضحاً فبعد ما كانت (٨,٣٧%) في عام ٢٠١١ ارتفعت لتصل الى (١٢,٣٣%) في عام ٢٠١٥، وقد شهدت المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) انخفاضات طفيفة لتصل الى (١١,٦٨%) في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت اكبر من الزيادة في حجم الودائع، فضلاً عن ضعف الثقة في الجهاز المصرفي في ظل تعرض الاقتصاد العراقي الى

صدمة مزدوجة بسبب انخفاض أسعار النفط ودخول داعش الإرهابي، وبلغ معدل النمو الإجمالي لحجم الودائع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣,٧٦%).

جدول (5) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

السنة	القروض للقطاع الخاص (١) (١٠٠٠)	الودائع للقطاع الخاص (٢) (١٠٠٠)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (٣) (١٠٠٠)	حجم القروض/ الناتج المحلي الاجمالي % (٣/١) القروض	نسب التغير للعمق مصرفي القروض %	حجم الودائع / الناتج المحلي الإجمالي % (٣/٢)	نسب التغير للعمق مصرفي الودائع %
2011	11,356,308	18,199,698	217,327,107	5.23		8.37	
2012	14,650,102	21,115,540	254,225,490	5.76	10.28	8.31	(0.82)
2013	16,947,533	24,450,014	273,587,529	6.19	7.50	8.94	7.60
2014	17,745,141	24,702,632	258,900,633	6.85	10.65	9.54	6.76
2015	18,070,058	23,636,904	191,715,791	9.43	37.52	12.33	29.22
2016	18,164,883	23,697,049	196,536,350	9.24	(1.94)	12.06	(2.20)
2017	19,452,293	26,093,354	225,722,375	8.62	(6.76)	11.56	(4.13)
2018	20,216,073	27,364,385	254,870,184	7.93	(7.96)	10.74	(7.12)
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150	8.00	0.90	11.68	8.79
النمو المركب%	7.09	5.98	2.1	4.86		٣,٧٦	

المصدر: الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١١-٢٠١٩.

ب. حجم القروض الى الناتج المحلي الإجمالي

على غرار النمو الذي شهده مؤشر حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي شهد مؤشر حجم القروض الى الناتج المحلي الإجمالي تطورات متلاحقة، إذ بلغت (٥,٢٣%) في عام ٢٠١١ ومن ثم وصلت إلى (٨%) في عام ٢٠١٩، إذ سجلت معدل نمو أجمالي بلغ (٤,٨٦%)،

وإجمالا فأن هذا النمو والزيادة في حجم القروض الى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة وليست بالمستوى المطلوب، مما يعني ضعف مساهمة القروض في الناتج المحلي الإجمالي، وعند مقارنة النسب المتحققة في العراق مع عدد من الدول العربية نجد ان العراق كان في المركز الأخير، وقد سجل ادنى نسبة بين عدد من العربية في حجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجاء في المقدمة دولة قطر فقد حققت اعلى نسبة لعام ٢٠١٩ إذ بلغت (١٠٠,٩٤%)، والشكل (٢٢) يوضح حجم القروض (الناتج المحلي الإجمالي %) في بعض الدول العربية للعامين (٢٠١٨-٢٠١٩).

ثالثاً: بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

قبل الحديث عن بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق ينبغي الإشارة الى ان استخدام المؤشرات الفرعية والأبعاد الرئيسة بشكل منفرد يقدم معلومات جزئية ولا تعطي صورة متكاملة عن الشمول المالي ومن ثم قد يؤدي الى فهم مضلل لمعرفة مستوى الشمول المالي[٣٠].

ومن هنا كان لابد من حساب مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق، وهناك طرق عدة يتم من خلالها بناء المؤشر التجميعي[٣١] يعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة البيانات المتوفرة، وفي هذا السياق ووفقاً للبيانات المتاحة والمتوفرة في العراق سوف يتم الاعتماد على الأسلوب المستخدم والمتبع من منظمة التحالف العالمي للشمول المالي[٣٢] والبنك المركزي العراقي* لأنه الأسلوب الأقرب للتطبيق في العراق، وعليه تم استخدام بُعدي الاستخدام والوصول ومؤشراتهم الفرعية لحساب المؤشر التجميعي للشمول المالي للمدة (٢٠١١-٢٠١٩).

كما يتضح من الجدول (6) حجم التفاوت بين مؤشرات الشمول المالي في البلد نفسه لبعض البلدان المختارة، ولا يمكن على أساس المؤشرات الفردية المقارنة بين البلدان.

جدول (6) بعض مؤشرات الشمول المالي لبلدان مختارة (٢٠١٨)

البلد	القروض (GDP%)	الودائع(GDP%)	عدد ATM لكل ١٠٠ ألف بالغ
قطر	٨٠,٤٤	٦٠,٧٠	٥٥,٥٥
الكويت	٨٩,٣٣	٣٨,١٦	٧٣,٢٦
المغرب	٨٥,١٤	٢٢,٩٨	٢٧,٧٩
الأردن	٧٩,٣٩	٠,٦٩	٣٠,٧٢

٣٠ - لمزيد من التفصيلات ينظر في ذلك:

- Mandira sarma, index of financial inclusion, no. 215, working paper, 2008.

٣١ - لمزيد من التفصيلات يُنظر في ذلك:

- Gupte, Rajani, Bhama Venkataramani, and Deepa Gupta, Computation of financial inclusion index for India, Procedia-Social and Behavioral Sciences 37 (2012): 133-149.

32 - Alliance for Financial Inclusion 2016, An Index to Measure the Progress of Financial Inclusion, Guideline Note No. 18. April.

(*) نشير الى ان حساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق والمحتسب من البنك المركزي العراقي هو لسنتين فقط في حين تم في هذا البحث حساب المؤشر لتسع سنوات، ينظر في ذلك

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٦.

الإمارات	٧٧,٢	٤٩,٨٨	٦٤,٤٨
سلطنة عمان	٧٠,٠٤	٣٨,٠٧	٣٥,١٣
مصر	٢٥,٥٥	٦,٢	١٨,٧٢
العراق	٧,٩٣	١٠,٧٤	٣,٨١

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ للمزيد من التفصيلات انُظر: https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS تم الاطلاع على الموقع في ٢٠٢١/١/٢٨.

عند ملاحظة مؤشر حجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي كانت قطر هي الأولى يليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت وبعدها سلطنة عمان، بينما سجلت الكويت النسبة الأعلى في مؤشر حجم الودائع نسبة للناتج المحلي الإجمالي يليها المغرب ثم قطر وبعدها الأردن، ومؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل (١٠٠) ألف نسمة، الكويت جاءت الأولى ثم الإمارات ثم قطر وبعدها سلطنة عمان.

يتضح من هذا المثال انه لا يمكن من خلال المؤشرات بشكل منفرد تحديد مستوى الشمول المالي بشكل دقيق، ولهذا فقد ارتأينا بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي، الذي يلم بأغلب أبعاد الشمول المالي ويمكن على أساسه المقارنة بين البلدان.

أ. طريقة بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق:

من اجل بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي لابد من المرور بثلاث خطوات كالاتي:

١. تحديد القيم المستهدفة للمؤشر: تم تحديد القيم المستهدفة استنادا إلى القيم الواجب تحققها في العراق، من خلال مقارنتها بما تحقق بالدول العربية، وبالتالي أصبحت تلك النسب مستهدفة طالما ممكن تحقيقها بل تم تحقيقها في بعض الدول العربية[٣٣]

٢. تحديد الأوزان للمتغيرات: إذ تعكس هذه الأوزان أهمية المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر، يتم إعطاء أوزان للأبعاد (الوصول والاستخدام) على أن يكون المجموع يساوي واحد، كذلك الحال بالنسبة للمتغيرات الفرعية، وهناك أكثر من طريقة لإعطاء الأوزان[٣٤]، سوف يتم استخدام طريقة الأوزان المتساوية أي بمعنى تساوي الأهمية بين الأبعاد الرئيسة والمتغيرات الفرعية.

٣٣ – مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور عمار حمد خلف، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩.

٣٤ – لمزيد من التفصيلات يُنظر في ذلك:عمار حمد خلف، ضياء عبد الرزاق حسن، نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٦، المجلد ٢٤، ٢٠١٧.

٣. تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد للشمول المالي في العراق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، إذ كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فأن هذا يعني أن مستوى الشمول المالي عالٍ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر فأن هذا يعني إن مستوى الشمول المالي منخفض.

ب. ألية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق:

كما موضح بالجدول (٦) ومن خلال قسمة قيمة المتغير الفرعي للمؤشر(A) على القيمة المستهدفة (T) نحصل على المؤشر القياسي لكل متغير(X=A/T) ومن ثم ضرب الناتج بالوزن المعطى للمؤشر الفرعي(W) لنحصل على المؤشر القياسي لكل محور (D)، نكرر العملية لكل المؤشرات الفرعية، ومن ثم نجمع الناتج لنحصل على (∑D) ثم نضرب هذا الناتج بالوزن المعطى للبُعد وهو (**ω̃**) ومن ثم نجمع الناتج لكل الأبعاد لنحصل على قيمة المؤشر للسنة المعنية.

	المتغير	٢٠١١ A1	الأوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل متغير X1=A1/T	المؤشر القياسي لكل محور D1=∑W*X1	أوزان متساوية لكل محور (**ω̃**)	المؤشرالتجميعي ٢٠١١ (**ω̃**)*D1
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	2.66	٠,٥	٢٥	0.1064	0.0532	٠,٥	٠,٠٨٥
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٢,٣٤	٠,٢٥	٥٠	0.0468	0.0117		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	٢,٠٤	٠,١٣	٢٥	0.0816	0.0106		
	عددATM/١٠٠٠ كم٢	١,٠٧	٠,١٢	٢٥	0.0428	0.0051		
			١			0.0806		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	٨,٣٧	٠,٥	٧٥	0.1116	0.0558	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٥,٢٣	٠,٥	٧٥	0.0697	0.0349		
			١			0.0907		
٢٠١٢								
	المتغير	A2	W	T	X2=A2/T	D2=∑W*X2	(ω̃)	(*Dω̃)
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٨٧	٠,٥	٢٥	0.1148	0.0574	٠,٥	٠,٠٨٩
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٢,٢٧	٠,٢٥	٥٠	0.0454	0.0114		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	٢,٢٦	٠,١٣	٢٥	0.0904	0.0118		

	عددATM/١٠٠٠ كم٢	١,٠٧	٠,١٢	٢٥	0.0428	0.0051		
			١			0.0856		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	٨,٣١	٠,٥	٧٥	0.1108	0.0554	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٥,٧٦	٠,٥	٧٥	0.0768	0.0384		
			١			0.0938		
٢٠١٣								
	المتغير	A3	W	T	X3=A3/T	D3=∑W*X3	(ω̃)	)*D3 (ω̃
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٨٦	٠,٥	٢٥	0.1144	0.0572	٠,٥	٠,٠٩٦
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٣,٠٥	٠,٢٥	٥٠	0.0610	0.0153		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	٢,٣٠	٠,١٣	٢٥	0.0920	0.0120		
	عددATM/١٠٠٠ كم٢	١,٤٩	٠,١٢	٢٥	0.0596	0.0072		
			١			0.0916		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	٨,٩٤	٠,٥	٧٥	0.1192	0.0596	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٦,١٩	٠,٥	٧٥	0.0825	0.0413		
			١			0.1009		

جدول (7) ألية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (2، 3، 4، ٥)

جدول (8) ألية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦)

	المتغير	٢٠١٤ A4	الأوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل متغير X4=A1/T	المؤشر القياسي لكل محور D4=∑W*X4	أوزان متساوية لكل محور (w̃)	المؤشر التجميعي ٢٠١٤ (w̃)*D4
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٦١	٠,٥	٢٥	0.1044	0.0522	٠,٥	٠,٠٩٢
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	١,٥٤	٠,٢٥	٥٠	0.0308	0.0077		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	٢,١٦	٠,١٣	٢٥	0.0864	0.0112		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	٠,٧٧	٠,١٢	٢٥	0.0308	0.0037		
			١			0.0748		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	٩,٥٤	٠,٥	٧٥	0.1272	0.0636	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٦,٨٥	٠,٥	٧٥	0.0913	0.0457		
			١			0.1093		
٢٠١٥								
	المتغير	A5	W	T	X5=A5/T	D5=∑W*X5	(w̃)	(w̃)*D5
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٢٢	٠,٥	٢٥	0.0888	0.0444	٠,٥	٠,١٠٩٨
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٢,٧٧	٠,٢٥	٥٠	0.0554	0.0139		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	١,٨٩	٠,١٣	٢٥	0.0756	0.0098		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	١,٣٣	٠,١٢	٢٥	0.0532	0.0064		
			١			0.0745		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	١٢,٣٣	٠,٥	٧٥	0.1644	0.0822	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٩,٤٣	٠,٥	٧٥	0.1257	0.0629		
			١			0.1451		
٢٠١٦								
	المتغير	A6	W	T	X6=A6/T	D6=∑W*X6	(w̃)	(w̃)*D6
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٢٦	٠,٥	٢٥	0.0904	0.0452	٠,٥	٠,١١
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٣,٠٧	٠,٢٥	٥٠	0.0614	0.0154		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	١,٩٧	٠,١٣	٢٥	0.0788	0.0102		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	١,٥٢	٠,١٢	٢٥	0.0608	0.0073		
			١			0.0781		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	١٢,٠٦	٠,٥	٧٥	0.1608	0.0804	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٩,٢٤	٠,٥	٧٥	0.1232	0.0616		
			١			0.142		

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (2، 3، 4، ٥)

جدول (9) ألية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

	المتغير	٢٠١٧ A7	الأوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل متغير X7=A7/T	المؤشر القياسي لكل محور D7=∑W*X7	أوزان متساوية لكل محور (ω̃)	المؤشر التجميعي 2017 (ω̃)*D7
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٢٥	٠,٥	٢٥	0.0900	0.0450	٠,٥	٠,١٠٥٨
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٢,٩٧	٠,٢٥	٥٠	0.0594	0.0149		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	١,٩٢	٠,١٣	٢٥	0.0768	0.0100		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	١,٥١	٠,١٢	٢٥	0.0604	0.0072		
			١			0.0771		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	١١,٥٦	٠,٥	٧٥	0.1541	0.0771	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٨,٦٢	٠,٥	٧٥	0.1149	0.0575		
			١			0.1345		
٢٠١٨								
	المتغير	A8	W	T	X8=A8/T	D8=∑W*X8	(ω̃)	(ω̃)*D8
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٢٥	٠,٥	٢٥	0.0900	0.0450	٠,٥	٠,١٠٤٨
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٣,٨١	٠,٢٥	٥٠	0.0762	0.0191		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	١,٩٧	٠,١٣	٢٥	0.0788	0.0102		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	١,٩٩	٠,١٢	٢٥	0.0796	0.0096		
			١			0.0838		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	١٠,٧٤	٠,٥	٧٥	0.1432	0.0716	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٧,٩٣	٠,٥	٧٥	0.1057	0.0529		
			١			0.1245		
٢٠١٩								
	المتغير	A9	W	T	X9=A9/T	D9=∑W*X9	(ω̃)	(ω̃)*D9
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢,٢٥	٠,٥	٢٥	0.0900	0.0450	٠,٥	٠,١٠٩٨
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	٤,٣٥	٠,٢٥	٥٠	0.0870	0.0218		
	عدد الفروع/١٠٠٠كم٢	٢,٠٣	٠,١٣	٢٥	0.0812	0.0106		
	عددATM/١٠٠٠كم٢	٢,٣٣	٠,١٢	٢٥	0.0932	0.0112		
			١			0.0885		
الاستخدام	حجم الودائع/GDP%	١١,٦٨	٠,٥	٧٥	0.1557	0.0779	٠,٥	
	حجم القروض/GDP%	٨	٠,٥	٧٥	0.1067	0.0533		
			١			0.1312		

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (2، 3، 4، ٥)

ومن خلال الجداول (7–8–9) يتضح أن مستويات الشمول المالي في العراق خلال المدة (٢٠١١–٢٠١٩)، على الرغم من تحقيق نمو مركب مقداره (٢,٨٨%) ألا أنها لا تزال منخفضة ولا تلبي الطموح في توفير الخدمات المالية والمصرفية إلى الأفراد، وسجل المؤشر أدنى قيمة له في عام ٢٠١١ إذ بلغت

(٠,٠٨٥)، ثم بدأت بالارتفاع وصولاً عام ٢٠١٤ لتسجل انخفاضاً بسيطاً، أما في عام ٢٠١٦ فقد سجل مؤشر الشمول المالي في هذا العام اعلى قيمة له خلال مدة البحث والتي بلغت (٠,١١)، ليعود بعدها بالانخفاض في العامين (٢٠١٧،٢٠١٨)، وفي عام ٢٠١٩ عاود المؤشر للارتفاع مرة أخرى، لذا فلا بد من بذل المزيد من الجهود من اجل تعزيز الشمول المالي من خلال حث المصارف على فتح فروع لها في العراق، فضلا عن حثهم في إضافة المزيد من أجهزة الصراف الآلي، وتشجيع الأفراد على فتح حسابات مصرفية للإفادة من الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف، كذلك تسهيل عمليات منح القروض والابتعاد عن الروتين، من اجل رفع مستوى الشمول المالي لما له من أهمية في عمليات التنمية الاقتصادية.

جدول (10) المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

السنة	المؤشر التجميعي	مقدار التغير %
٢٠١١	٠,٠٨٥	ــــــــ*
٢٠١٢	٠,٠٨٩	٤,٧
٢٠١٣	٠,٠٩٦	٧,٨
٢٠١٤	٠,٠٩٢	(٤,١)**
٢٠١٥	٠,١٠٩٨	١٩,٣
٢٠١٦	٠,١١	٠,١٨
٢٠١٧	٠,١٠٥٨	(٣,٨)
٢٠١٨	٠,١٠٤٨	(٠,٩)
٢٠١٩	٠,١٠٩٨	٤,٧
النمو المركب %	%٢,٨٨	

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجداول (٨،٧،٩)

(*) تعد السنة الأساس

(**) القيم التي بين الأقواس هي قيم سالبة

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. بات الشمول المالي من المواضيع المهمة التي تهتم بها اغلب المنظمات والمؤسسات المالية الدولية لأثاره على دفع عجلة النمو والتنمية في كل البلدان المتقدمة منها والنامية.

٢. أشارت النتائج الى انخفاض مستويات الشمول المالي في العراق وهناك فئة كبيرة من المجتمع مستبعدين مالياً، بالرغم من توجهات البنك المركزي العراقي لزيادة معدلات الشمول المالي لا سيما بعد عام ٢٠١٧ إذ ينعكس بشكل سلبي على واقع القطاع المصرفي في العراق.

٣. ضعف البنية التحتية لقطاع التكنلوجيا والاتصالات بالنسبة لقطاع المصارف في العراق، الأمر الذي انعكس على واقع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد.

٤. صعوبة مقارنة مؤشرات الشمول المالي بشكل منفرد بين الدول، وعدم التوصل الى النتائج الحقيقة إذ إن المقارنة على أساس المؤشرات بشكل منفرد يؤدي الى نتائج مضللة.

٥. على الرغم من الزيادات التي شهدها المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق خلال مدة البحث ألا انه لا زال دون المستويات المطلوبة بالمقارنة من دول المنطقة.

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي العمل على بذل المزيد من الجهود من البنك المركزي من اجل رفع مستويات الشمول المالي في العراق لدوره في رفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي في البلد.

٢. تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من اجل الزام المصارف بالمحافظة على مستويات مقبولة من السيولة النقدية.

٣. تعزيز الثقافة المالية والرقمية وبناء القدرات التي تستهدف دعم الشمول المالي والإفادة من التطورات التكنلوجية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي لاسيما في مجال الاتصالات.

٤. منح تسهيلات في توفير المنتجات المالية من الائتمان وفتح حسابات والتقليل من الروتين.

المصادر:

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٥.

٢. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٦.

٣. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٦.

٤. جلال الدين بن رجب، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٨.

٥. حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨.

٦. حيدر يونس كاظم الموسوي، إثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩.

٧. رشا عودة لفتة، وسالم عواد حسين، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١١، العدد١، ٢٠١٩.

٨. صويرة شنبي، والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٨.

٩. عمار حمد خلف، ضياء عبد الرزاق حسن، نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٦، المجلد ٢٤، ٢٠١٧.

١٠. غسان أبوموبس، ورقة عمل حول تداعيات قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠١٨.

١١. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، ٢٠١٥.

١٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، الشمول المالي في فلسطين، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

١٣. نيفين حسين، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد: الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨.

14. Alliance for Financial Inclusion 2016, An Index to Measure the Progress of Financial Inclusion, Guideline Note No. 18. April.

15. Andrew Leyshon, Nigel Thrif, Geographies of Financial Exclusion: Abandonment in Britain And United States, Royal Geographical Society with Ibg, Vol20, No.3, British, 1996.

16. Bank of Papua New Guinea, Papua New Guinea Institute for National Affairs, The World Bank, Financial Inclusion and Financial Capability in Morobe And Madang Provinces Papua New Guinea, 2015.

17. Francisco G. Villarreal (Editor), Financial Inclusion of Small Rural Producers, Economic Commission for Latin America And the Caribbean (Eclac), Santiago, November ,2017.
18. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), G20 Financial Inclusion Indicators, Retrieved from https://www.gpfi.org/publications/g20-financialinclusion-indicators-2016-update.
19. Goran Amidžić And Others, Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index, International Monetary Fund, Working Paper, 14/36, 2014.
20. Gupte, Rajani, Bhama Venkataramani, and Deepa Gupta, Computation of financial inclusion index for India, Procedia-Social and Behavioral Sciences 37, (2012).
21. Humphrey Shumba, Financial Inclusion of The Informal Sector as An Enabler to Economic Growth in Zimbabwe, Master Thesis Submitted to The University Of Pretoria, Gordon Institute Of Business Science, 2016.
22. International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Financial Inclusion, Global Financial Development Report, Washington, 2014.
23. K C Chakrabarty, Financial Inclusion and Banks – Issues and Perspectives, The United Nations Development Programme, Financial Inclusion: Partnership Between Banks, Mfis And Communities, New Delhi, 14 October 2011.
24. Ken Mitchell,Robert H.Scott, Pesos Or Plastic? Financial Inclusion, Taxation, And Development in South America, 3rd Edition, Palgrave Macmillan, Usa,2019.
25. Mandira sarma, index of financial inclusion, no. 215, working paper, 2008.
26. Mexico's Prospects for Full Financial Inclusion, Mexico, Center for Financial Inclusion at Accion International, 2009.
27. Mexico's Prospects for Full Financial Inclusion, Mexico, Center for Financial Inclusion at Accion International, 2009.
28. Patricia Lindelwa Makoni,From Financial Exclusion To Financial Inclusion Through Microfinance: The Case Of Rural Zimbabwe, Corporate Ownership And Control, Vol11, Issue4, South Africa, 2014.

29. R. Prabha And Other, Financial Inclusion: A Study on The Efficacy of Banking Correspondent Model, The Association of Community Development Finance Institutions, New Delhi, Vol.35, 2012.
30. Ratna Sahay And Others, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? International Monetary Fund, IMF Staff Discussion Note, (2015), SDN/15/17.
31. The Arab Monetary Fund, Cgap, Financial Inclusion Measurement in The Arab World, Working Paper, 2017.
32. The World Bank, Financial Inclusion Strategies Reference Framework, Washington Dc, 2012.